الجامعة المستنصرية- كلية الاداب- قسم الاعلام

العام الدراسي 2021-2022

المرحلة الثانية مسائي

اقتصاديات الاعلام

د عدنان لفتة

محاضرة 7

2021-11-25

عاشرا": ملكية وسائل الاعلام

هناك نوعان من أنظمة الملكية في المؤسسات الإعلامية (ملكية عامة) أي ملكية الدولة ، وملكية خاصة وتعني ملكية القطاع الخاص والأحزاب والنقابات وتتحدد نوعية الملكية تبعا" لفلسفة النظام السياسي السائد ، فالحكومات الشمولية ذات النزعة الشمولية ذات النزعة المركزية تعمد الى احتكار الملكية وتجعلها حصرا" بيد الدولة فيما تميل الانظمة الديمقراطية الى فتح ابواب الملكية الى منظمات المجتمع المدني والاحزاب والافراد وتسمح بعض المؤسسات الاعلامية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية للصحفيين بشراء بعض اسهم الشركة الممولة للصحيفة واحيانا" تكون معظم الاسهم بحوزة الصحفيين وهو مايساعد على الاستقرار المادي والشعور بالانتماء الحقيقي للوسيلة الاعلامية

ان المشكلات التي تواجه وسائل الاعلام في ظل الانظمة الليبرالية التي يشيع فيها نمط الملكية الخاصة هو هيمنة الشركات على المؤسسات الاعلامية ويتعرض المحتوى الصحفي الى عمليات تلاعب وتداخل العوامل الذاتية والموضوعية مما يؤدي الى ضياع الحقيقة

وكانت فكرة الملكية الخاصة قد جاءت من نظرية (ادم سميث) التي تقول ان كل انسان اذا اهتم بمصلحته الخاصة فان ذلك ينعكس على الصالح العام

ومن المؤكد ان الصحف لا تقوى على الحياة دون الأموال التي يدفعها المعلنون لان الوصول الى القراء ليس مجانيا" وانما يحتاج الى أموال لدفع الرواتب وتغطية نفقات الطباعة وتكاليف الحصول على الاخبار

وفي ظل سيطرة المؤسسات التجارية على وسائل الاعلام أصبحت الأخيرة مرتبطة بالمؤسسات الصناعية والتجارية المالكة لها
وكلما تعرضت هذه المؤسسات الى هزات مالية عنيفة انعكس ذلك على واقع الاعلام والصحفيين فهي غالبا" ماتواجه ببعض الإجراءات ازماتها كضغط النفقات وتقليص الرواتب وتخفيض اعداد العاملين وإلغاء عدد من المكاتب الإخبارية الخارجية والمحلية وقد أدت إجراءات على هذه الشاكلة الى تراجع بعض وسائل الاعلام الدولية وقد أدى تعاطي هذه الوسائل مع الضغوط التي توجه اليها من الملاك ، الى انحسار التغطية الإخبارية الموضوعية الى جانب التوسع في نشر موضوعات الترفيه والتسلية وهو مايعني انخفاض القيم الإخبارية او تلاشيها وعدم تقديم مضمون يسهم في تعزيز الوعي لدى الجمهور وتجاهل الأهداف الأساسية لوسائل الاعلام كالتثقيف والتعليم
ان تحول الاعلام من رسالة الى صناعة هو الذي يعرض استقلالها للخطر فالشركات تريد من الصحف التي تمولها الوصول الى أوسع مساحة من الجمهور لايصال رسائلها الاعلانية وهو مايجعل الصحافة بحاجة الى رؤوس أموال هائلة لتحقيق هذه الأهداف ولكون هذه الأموال تاتي من الشركات التجارية والصناعية فانها باتت جزء من المشهد التجاري فيما أدى التنافس بين الصحف لزيادة التوزيع الى استخدام بعض الإدارات الصحفية أساليب مخالفة لمبادىء المهنة اذ اخذت هذه الصحف تفرد صفحات كاملة لاخبار الجرائم التي يميل القراء لمتابعتها وبالمقابل فقد قلصت المساحات المخصصة لنشر المقالات والموضوعات الرصينة التي تسهم في تنوير القراء وتلجا بعض الحكومات التي تسمح للقطاع الخاص بامتلاك وسائل الاعلام الى تخصيص معونات ومنح سنوية لها لتحقيق عدد من الغايات يأتي في مقدمتها ضمان عدم تعرضها الى السياسات الحكومية وعدم خضوعها للتمويل الأجنبي

في العالم الثالث:

توجد ثلاثة أنواع من ملكية الصحف في دول العالم الثالث يقوم النوع الأول منه على الملكية الخاصة للصحف سواء اتخذت هذه الملكية شكل ملكية الافراد او المؤسسات الخاصة وهو النوع الذي يسود النظام الصحفي الليبرالي اما النوع الثاني من ملكية الصحف فهو يقوم على الملكية العامة سواء اتخذت شكل ملكية الحزب الحاكم وهذا النوع من الملكية العامة للصحف هو الذي يسود النظام الصحفي الاشتراكي اما النوع الثالث من الملكية فهو الذي يقوم على الملكية المختلطة للصحف أي انه يسمح بالملكية الخاصة للصحف الى جانب الملكية العامة وهو النوع الذي يسود النظام الصحفي السلطوي

<u>وتوجد ثلاثة طرق لاصدار الصحف:</u>

1. الترخيص :أي ضرورة الحصول على ترخيص حكومي مسبق بالموافقة على اصدار الصحيفة
2. الاخطارالمسبق: أي ضرورة اخطار السلطات الحكومية المختصة بالرغبة في اصدار الصحيفة مع ربط الاخطار بضرورة موافقة السلطة على الإصدار حيث تأخذ هذه الموافقة شكلين :

أ.اشتراط عدم الإصدار الا بعد موافقة السلطة على هذا الاخطار

ب. الشكل الثاني فيحدد مهلة زمنية للاخطار يحق للسلطة خلالها الاعتراض على اصدار الصحيفة اما اذا انقضت المهلة دون اعتراض من السلطة اصبح من حق الصحيفة الصدور دون انتظار الموافقة

وكلا الطريقتين تسودان في كل من النظام الصحفي السلطوي والنظام الصحفي الاشتراكي

3. الطريقة الثالثة تقوم على اطلاق حرية اصدار الصحف دون اية شروط مسبقة وهذه الطريقة تسود النظام الصحفي الليبرالي

وقد تبين انه لا يوجد أي نظام صحفي في دول العالم الثالث يتبع الطريقة الثالثة في الإصدار وهي الطريقة التي تقوم على اطلاق حرية اصدار الصحف بدون شروط مسبقة اما اصدار الصحف على مبدا (الرخصة) فمطبق في الكثير من دول العالم الثالث ، وقد تبين انه لا يوجد نظام صحفي في دول العالم الثالث يتبنى النظام الصحفي الليبرالي الذي يقوم على حرية اصدار الصحف بدون شروط مسبقة .

ان اشكال السيطرة على المؤسسات الصحفية تتنوع من قيود قانونية مفروضة على المؤسسات الى عوامل ضبط داخلية ترتبط بطبيعة المؤسسة ذاتها من حيث بنيتها التنظيمية وكوادرها